الدكتورة شازيا شودري

تسعى المملكة المتحدة للحصول على دعمكم لانتخاب شازيا شودري لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) للفترة من 2025 إلى 2028.

« شازيا مرشحة بارزة لديها من المعرفة المتعمقة والدافع والتصميم ما يجعلها تضيف الكثير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. »

سعادة السيدة كيمي بيدنوك، وزيرة الأعمال والتجارة، ورئيسة مجلس التجارة، ووزيرة شؤون المرأة والمساواة

« لقد ركزت مسيرتي المهنية بأكملها على حقوق الإنسان للمرأة والأثر الذي يمكن وينبغي أن يُحدثه القانون الدولي، على وجه الخصوص، في هذا الصدد. لذا فإنني أشعر بفخر كبير بهذا الترشيح لانتخابات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. »

مقدمة الوزيرة

« يسر المملكة المتحدة أن ترشح الدكتورة شودري كأول مرشح لها على الإطلاق لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

تُعد المملكة المتحدة رائدة على الساحة العالمية في تعزيز المساواة للنساء والفتيات. ولدينا سجل عالمي قوي في السعي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز تمكينهن الاقتصادي، وحماية حقوقهن.

والدكتورة شودري تُجسد هذه المبادئ بشكل كامل. إن مرجعيتها القانونية، كأستاذة في جامعة أكسفورد، وعملها كمستشارة للهيئات الحكومية في المملكة المتحدة، يعني أنها مؤهلة تمامًا للنظر في التقارير والشكاوى الفردية المقدمة إلى اللجنة. وسوف تضمن معرفتها الواسعة بهذه المجالات الدقة اللازمة في تنفيذ الاتفاقية والقضاء على التمييز.

تُظهر تجربتها الدولية عمق واتساع نطاق رؤيتها فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك عملها كمُقيّمة للمفوضية الأوروبية؛ وخبيرة لمجلس أوروبا (بما في ذلك المشاركة في بعثة المراقبة GREVIO إلى صربيا)؛ وكمستشارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي على دراية جيدة بالعمل بشكل وثيق مع زملائها من جميع أنحاء العالم لتحقيق المبادئ الأساسية للعدالة.

HM Government

إن مجال تخصص الدكتورة شودري هو القانون الجنائي وقانون حقوق الإنسان وقانون الأسرة، وكان لأبحاثها المتعمقة في مجال أدوار النساء والرجال وحقوق الإنسان والعنف ضد المرأة تأثير عالمي وصل إلى أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية. كما أن عملها مع منظمة مساعدة المرأة وغيرها من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم جعلها على اتصال مباشر بضحايا العنف والتمييز من النساء. وستُمكنها هذه الخلفية من طرح التجارب الواقعية للنساء على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتمثيلهن والدفاع عنهن. تتمتع الدكتورة شودري بالمهارات التي يتطلبها عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وهذا يشمل: فهمٌ متعمق للأبحاث والبيانات؛ وتجربة مباشرة مع أصحاب المصلحة المتنوعين؛ والتزام عاطفي وواضح بإحداث تغيير عالمي.

إن المملكة المتحدة مناصرة لحقوق المرأة، ونحن ملتزمون بدعم احتياجات النساء والفتيات محليًا ودوليًا. باعتبارنا طرفًا ملتزمًا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد عملنا بشكل وثيق مع شركائنا الدوليين للوفاء بالتزاماتنا العالمية. وأنا على ثقة من أن الدكتورة شودري تتمتع بالبصيرة والرؤية والقدرة على ضمان تطبيق المبادئ التأسيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، للمساعدة في التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها المرأة في العالم.

ولهذا السبب يسرُني ترشيح الدكتورة شودري كمرشحٍ لنا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. »

Kemi Badenoch

سعادة السيدة كيمي بيدنوك، وزيرة الأعمال والتجارة، ورئيسة مجلس التجارة، ووزيرة شؤون المرأة والمساواة

الملف التعريفي

تتمتع الدكتورة شودري بسجل مثالي في مجال حقوق المرأة، وهي أستاذة في القانون وحاصلة على زمالة جيفري هاكني في القانون في كلية وادهام بجامعة أكسفورد.

كرست الدكتورة شودري حياتها المهنية لتعميق فهمها وفهم الآخرين لأدوار النساء والرجال وحقوق الإنسان والعنف ضد المرأة. وتحظى أبحاثها بانتشار عالمي حيث وصلت إلى أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية حتى الآن؛ وقد حظيت بتقدير دولي من خلال الدعوات لعرض رأيها كخبيرة المقدمة من قبل المحاكم العليا في المكسيك وتشيلي. كما تم الاستشهاد بأبحاثها من قبل المحكمة العليا في المكسيك

وهي تتمتع أيضًا بخبرة عملية قيمّة كمحامية ذات خبرة في مجال أدوار النساء والرجال وحقوق الإنسان، وهذه التجربة هي التي ستمنحها. منظورًا ثاقبًا وفريدًا من نوعه تساهم به في عملها كعضو في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ستقدم الدكتورة شودري خبرتها الكبيرة كمستشارة في هذا المنصب، بما في ذلك:

- عملها كمستشارة قانونية متخصصة للجنة البرلمانية المشتركة في المملكة المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للتحقيق في العنف ضد المرأة (2014-2015)؛
- عملها في اللجنة المشتركة في المملكة المتحدة المعنية بمشروع قانون العنف الأسري (2019)؛
- عملها في اللجنة البرلمانية المشتركة في المملكة المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة (2023)؛
- عملها كخبيرة مُقيّمة للمفوضية الأوروبية؛ وخبيرة لمجلس أوروبا (بما في ذلك المشاركة في بعثة المراقبة GREVIO إلى صربيا)؛
- عملها كخبير استشاري لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (ODIHR)، والأمم المتحدة.

أدت الخبرة الدولية التي تتمتع بها الدكتورة شودري إلى تكليفها بتقديم أبحاث محددة لوزارة العدل في المملكة المتحدة، وأمانة آلية الرصد لاتفاقية اسطنبول (GREVIO) وكخبير استشاري للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة والعنف ضد النساء والفتيات، والنظر في أسبابه وعواقبه.

كما قدمت تدريبًا قضائيًا لمهنة المحاماة حول المعايير الدولية بشأن العنف ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة في أرمينيا، وبيلاروسيا، وبلغاريا، وتشيلي، والمكسيك، والمملكة المتحدة. إن الدافع الرئيسي لها هو الالتزام العميق مدى الحياة بجدوى حقوق الإنسان في القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات.

الرؤية

إن العمل في مجال حقوق الإنسان للنساء والفتيات كممارس قانوني، وكأكاديمي، ومستشار خبير، أعطاني وجهة نظر فريدة من نوعها، وأكسبني مجموعة من المهارات القوية التي يمكنني استخدامها في أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

- كما أن التعامل عن قُرب مع الناجيات كمُحامية وكباحثة يجعلني أفهم الحقائق على أرض الواقع بالنسبة للنساء والفتيات والجوانب ذات الأهمية الحقيقية.
- باعتباري أكاديمية أجريتُ أبحاثًا حول حقوق الإنسان للمرأة، فإنني أعرف وأفهم القيم الأساسية التي يسعى إطار نظام حقوق الإنسان إلى تعزيزها والإمكانات القوية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- إن تقديم المشورة للحكومات واللجان البرلمانية والقيام بأعمال مراقبة المعاهدة فيما يتعلق باتفاقية إسطنبول مع فريق الخبراء المعني بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي (GREVIO) جعلني أدرك الأهمية الكبرى للعمل مع الدول والحكومات لتحقيق التنفيذ الكامل لقوانين وسياسات حقوق الإنسان.

لطالما كان لديّ نهجٌ راسخ تجاه حقوق الإنسان. فقد شاركتُ بشكل مباشر مع الناجين وضحايا العنف ومنظمات المجتمع المدني طوال مسيرتي المهنية لأفهم بشكلٍ أفضل كيف تفي منظومة حقوق الإنسان بوعودها على أفضل وجه، وإن إيمانهم وإيماني بالنظام الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يزال هو دافعي. ومع ذلك، فقد أظهرت أبحاثي أن هناك فجوات كبيرة لا تزال قائمة في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان على المستوى المحلي، وأن التمتع الكامل بحقوق الإنسان لا يزال صعبًا أو بعيد المنال بالنسبة للعديد من النساء والفتيات. وأعتقد أن هذا يمكن أن يتغير وأن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لديها دور حاسم لتقوم به. وأنا أريد أن أكون جزءًا من هذا التغيير.

أظهرت جائحة كوفيد-19 وتأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات أن المساواة بين الجنسين يجب أن تظل موضوعًا ثابتًا على جدول الأعمال الدولي وعلى مستوى الإطار الدولي لحقوق الإنسان لحماية النساء في المستقبل من التمييز عند ظهور تحديات جديدة، مثل تلك التي يُمثلها الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ. ويتعين على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أيضًا أن تعمل بشكل مباشر أكثر مع القطاع الخاص، الذي لا تزال فيه العديد من دوافع عدم المساواة قائمة.

إذا تم انتخابي لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فسوف تساهم مهاراتي وخبرتي في أعمال اللجنة من خلال:

1. ضمان أن تكون احتياجات ضحايا التمييز في قلب أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأن تُعبر عن الفجوة بين الاتفاقية وتنفيذها على أرض الواقع؛
2. التأكد من أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مستعدة للاستجابة للتهديدات المستقبلية للمساواة بين الجنسين؛
3. ضمان أن تستخدم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة نهجًا متعدد الجوانب في عملها مع الهيئات الدولية الرئيسية الأخرى ومع لجان وصلاحيات حقوق الإنسان الأخرى؛
4. تسهيل أن تصبح اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة همزة الوصل المستدامة بين النظام الدولي لحقوق الإنسان والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

أنا فخورة بأن المملكة المتحدة رشحتني كأول مرشح لها على الإطلاق لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأنا أعوّل على الدعم الكريم من جانب الدول الأعضاء لهذا المنصب الهام.

التعاون

كثيرًا ما يُطلب من الدكتورة شودري التعاون مع المنظمات والهيئات المرموقة للارتقاء بأبحاثها وضمان مشاركتها المستنيرة في العمليات والممارسات المُتبعة في مجالها.

وقد تعاونت مع منظمة مساعدة المرأة في إنجلترا في إجراء أبحاث حول العنف الأسري وحقوق الإنسان ومحاكم الأسرة. وتم الاعتماد على هذا البحث في المملكة المتحدة من قبل أعضاء السلطة القضائية وأعضاء البرلمان والمفوض المعني بالضحايا ولجنة الشؤون الداخلية (البرلمانية) في تقريرها عن مشروع قانون العنف المنزلي المقترح لعام 2018.

وهي عضو أكاديمي في شبكة نساء ضد العنف في أوروبا (WAVE)، وهي شبكة تضم أكثر من 170 منظمة غير حكومية نسائية أوروبية، وعضو في الشبكة الأوروبية المعنية بأدوار الجنسين والعنف، وهي شبكة متعددة التخصصات تضم أكثر من 500 باحث.

وفي الآونة الأخيرة، تعاونت مع شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في مجال العدالة في إنجلترا وويلز وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبوسنة والهرسك لإجراء أبحاث حول تجارب ضحايا العنف الأسري داخل نظام العدالة الأسرية.

الخلفية التعليمية / الأعمال المنشورة

- **دكتوراه في القانون** - جامعة ووريك (2016)
- **شهادة الدراسات العليا** في الممارسة الأكاديمية (1999)
- **دبلوم الدراسات العليا** في الممارسة القانونية من كلية الحقوق (1994)
- **ليسانس الحقوق** (مع مرتبة الشرف) – جامعة ليفربول (1993)

الكتب

- **دليل كامبريدج لقانون الأسرة المقارن** مع جيه هيرينغ With J. Herring, **The Cambridge Companion to Comparative Family Law** (Eds) Cambridge University Press (2019)
- **حقوق الإنسان وقانون الأسرة في أوروبا**، شودري وهيرينغ Choudhry and Herring, **European Human Rights and Family Law** – Hart Publishing (2010).
- **الحقوق وأدوار النساء والرجال وقانون الأسرة**، شودري وهيرينغ وولبانك S. Choudhry, J. Herring and J. Wallbank - **Rights, Gender and Family Law** - (Eds) - Routledge - Cavendish (2009)

اللغات

- الإنجليزية (اللغة الأم)
- الإيطالية (مستوى متوسط)